

# الرئيس الإيراني: الإفراج عن 6 مليارات دولار من أموالنا المجمدة في قطر قريباً



الاثنين 29 يونيو 2026 02:20 م

شهدت إيران تطوراً اقتصادياً وسياسياً لافتاً بعد إعلان الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان قرب الإفراج عن جزء من الأصول الإيرانية المجمدة في دولة قطر، في خطوة وصفها بأنها تمثل أحد أبرز نتائج الاتفاق الأخير مع الولايات المتحدة، وتفتح الباب أمام تخفيف الضغوط الاقتصادية التي عانت منها البلاد خلال السنوات الماضية

وأكد بزشكيان، خلال زيارة أجراها إلى رجل الدين البارز آية الله شيبيري زنجاني، أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخراً يعد "انتصاراً كبيراً للشعب الإيراني"، موضحاً أنه تضمن رفع القيود المفروضة على قطاعي النفط والبتروكيماويات، وهما من أهم مصادر الدخل للاقتصاد الإيراني، الأمر الذي من شأنه تعزيز الصادرات وزيادة الإيرادات الحكومية خلال الفترة المقبلة

## خطة متكاملة للاستفادة من الأموال المستردة

وأوضح الرئيس الإيراني أن السلطات ستتمكن من استعادة 6 مليارات دولار من إجمالي 12 مليار دولار من الأموال الإيرانية المجمدة في قطر، مشيراً إلى أن الإجراءات التنفيذية الخاصة بإعادة هذه الأموال إلى البلاد قد بدأت بالفعل، فيما تواصل الجهات المختصة متابعة الخطوات اللازمة للإفراج عن الجزء المتبقي من الأصول خلال المرحلة المقبلة

وأضاف أن الحكومة الإيرانية وضعت خطة متكاملة للاستفادة من هذه الموارد المالية، بما يحقق دعماً مباشراً للأوضاع المعيشية للمواطنين، بالتوازي مع برامج إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية، مؤكداً أن السلطات تعمل على توسيع برامج الدعم الاجتماعي، ومن بينها زيادة التسهيلات الائتمانية المخصصة لشراء السلع الأساسية، بهدف التخفيف من الأعباء التي تحملها المواطنين نتيجة العقوبات والتحديات الاقتصادية

وتأتي هذه التطورات في ظل تحسن نسبي في العلاقات بين طهران وواشنطن، بعد التوصل إلى اتفاق مؤقت خلال الشهر الجاري، يُنظر إليه باعتباره خطوة أولى نحو معالجة الملفات العالقة بين البلدين، وعلى رأسها العقوبات الاقتصادية والبرنامج النووي الإيراني، إلى جانب قضايا تبادل الأصول المجمدة وإجراءات بناء الثقة

## دفعة مهمة للاقتصاد الإيراني

ويرى مراقبون أن الإفراج عن هذه الأموال يمثل دفعة مهمة للاقتصاد الإيراني، الذي تعرض لضغوط كبيرة خلال السنوات الأخيرة بسبب العقوبات الغربية، لا سيما على قطاعات الطاقة والتجارة الخارجية، وهو ما انعكس على مستويات التضخم وسعر العملة المحلية والقدرة الشرائية للمواطنين

كما يُتوقع أن تساهم عودة جزء من الأصول المجمدة في تعزيز قدرة الحكومة الإيرانية على تمويل برامجها الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير سيولة إضافية للموازنة العامة، فضلاً عن دعم خطط الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية

وفي الوقت ذاته، ينظر إلى الاتفاق المؤقت بين إيران والولايات المتحدة باعتباره مؤشراً على إمكانية استمرار المسار الدبلوماسي بين الجانبين، رغم استمرار الخلافات حول عدد من الملفات الإقليمية والدولية، حيث يأمل المجتمع الدولي أن تمهد هذه الخطوات لاتفاقات أوسع تسهم في خفض التوترات وتعزيز الاستقرار في المنطقة □